ألمانيا وأزمة اللجوء السوري –أمننة البعد الهوياتي-

Germany and the Syrian Refugee Crisis - The Securitization of the Identity Dimension-

هادية يحياوي

جامعة خنشلة، الجزائر، yahiaouiassoul@gmail.com

تاريخ الإرسال:2020/03/06 **تاريخ القبول:**2020/04/18 **تاريخ النشر:**2020/07/01

ملخص:

في مواجهة أكبر أزمة لجوء بعد الحرب العالمية الثانية، ولأسباب مختلفة تباينت مواقف دول الاتحاد الأوروبي بين المداخل التقليدية الأمنية وبين المدخل الإنساني الذي فضلته صانعة القرار الألماني -الحكومة- في تفاعلها مع أزمة اللجوء السوري مما وضعها أمام تحديات سوسيو-سياسية تتعدى حدود الحاجة الاقتصادية اللوجستيكية لتطال مسألة أعقد وهي الهوية والإندماج ومدى توظيفها سياسيا لدفع صناع القرار إلى الحياد عنه، فترمي هذه الورقة إلى دراسة الفجوة بين اندفاع الجهود السياسية وفتور الواقع في تجسيدها حسب نتائج عديد لدراسات التتبعية لهذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: *اللجوء؛ اللاجئ؛ الهوية؛ الإندماج.*

Abstract:

In facing the most important refugee crisis after the Second World War, and for various reasons, the positions of the European Union countries varied between dealing with a traditional security approach and the humanitarian entrance favored by the German decision-maker - the government - in its interaction with the Syrian refugee crisis, and what set it in front of socio-political challenges that exceed the logistical economic need To cover a more complex issue, which is identity and integration, and the extent to which it is used politically to push decision-makers to change it , this paper aims to study the gap between theoretical political efforts and the reality in concretization

Key words*: Asylum; refugee; identity; integration.*

* **المؤلف المرسل: هادية يحياوي، yahiaouiassoul@gmail.com**

مقدمة:

أضحى اللجوء المتسارع لدول جنوب المتوسط صوب دول الغرب من القضايا الآنية المستأثرة باهتمام قوي لتداعياتها البالغة على الأمن والتنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، إذ يشهد الإتحاد الأوروبي نقاشا محتدما حول الاستحقاقات الأمنو-سياسية والاقتصادية وانعكاسات ذلك على بناه والمجتمعية، فتباينت داخله الرؤى بين المعالجة الأمنية الصلبة استباقا لأي اختراق محتمل للمتغير الهوياتي وللأجندة السياسية للحكومات ولمستقبل أمنها واقتصادها وهو ما تبنته بريطانيا وبعض دول أوروبا الشرقية وبين المدخل الإنساني الحقوقي التزاما بمضامين اتفاقية جنيف 1951 ما دعت إليه ألمانيا والسويد.

على ضوء ما تقدم نرى في اختيار اللاجئين السوريين النزوح نحو ألمانيا، مسارا منفردا ينتج تحليله تفسيرا علميا لعملية التماهي السوسيو سياسي لإدماج الوافد السوري في المجتمع المضيف ضمن سياق يتسم بتعاظم الهاجس الهوياتي لدى المجتمعات الأوروبية المستقبلة خوفا من موجات اللجوء نحوها ووحتى أنه كان من محركات طرح بريطانيا احتمال خروجها من كتلة الاتحاد الأوروبي نهاية 2016 .

الإشكالية:

ملامسة لموضوع اللجوء والإندماج تهتم الورقة بتفكيك العلاقة بين هذه المتغيرات على نحو يسمح بتقييم السياسة الألمانية ودوافع تميزها عن غيرها من السياسات الأوروبية في سياق أزمة دولية يؤججها التجاذب ببين الدافع الإنساني والدافع الحمائي لهوية مجتمعية لا طالما تم العمل على الحفاظ عليها من مختلف التهديدات.

سؤال البحث:

"إلى أي مدى تمكن سياسات اللجوء الألمانية ضمان اندماج حقيقي اللاجئين السوريين؟"

1. ضبط مفاهيمي لمتغيرات الدراسة

نهجا لمقتضيات البحث الأكاديمي نضمن هذا القسم تعريفا بأهم متغيرات الدراسة على ضوء أهم الأدبيات المهتمة بظاهرة اللجوء والأزمات الناجمة عنها.

أ. اللجوء:

حظيت ظاهرة اللجوء بعدة من التعريفات حسب المناهل والمشارب الفكرية المستخدمة، وورد لها تعريف في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤداه: " لكل فرد الحق في اللجوء إلى بلاد أخرى يحاول الإلتجاء إليها هاربا من الإضطهاد".

ب. اللاجئ:

"كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل1 جانفي1951 ، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد وبسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك

جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك .الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد" (Pierre Kende 2002, p. 531)

يعتبر اللجوء لاسيما الإنساني منه، من الحقوق المعترف بها للأفراد انطلاقا من الانتهاكات أو التهديدات التي يتعرضون لها في بلدانهم الأصلية، وتعمل الشرعية الدولية باستمرار على ضمان توطين آمن لهم ما يضع الدول المقصد أمام إشكال صلب قد يستعصى حله مفاده توافد كتل بشرية في إطار هجرة فردية أو جماعية يتطلب التكفل بها إمكانيات وموارد وسياسات حكيمة على سبيل الاستعجال.

ج. الدولة المضيفة للاجئين:

حسب الاتفاقية الدولية للاجئين 1951 "هي الدول التي تقع على عاتقها بصفة أساسية حماية للاجئين وهي الدول 140 الأطراف في اتفاقية 1951 وبرتوكول 1967 لاسيما المواد 11/3 من الاتفاقية التي تلزم الدول الأطراف بعدم لتمييز بين اللاجئين بسبب الدين، اللون أو العرق أو الموطن وأن تمنحهم على أراضيهم رعاية لا تقل عن رعاية مواطنها الأصليين".

تركن الباحثة إلى أن:

- اللجوء حق لكل إنسان طبيعي يعاني قهرا سياسيا بفعل الأنظمة السياسية ا لمغلقة والمصادرة للحريات والتي تستخدم في ذلك كل الوسائل المادية واللامادية.
- اللجوء أو الحماية حق مكفول قانونا وأن الالتزام بالآثار الناشئة عن هذا الحق واجب على الدول المضيفة التي لا يمكنها أن تربط هذه الآثار بدوافع غير سوية وبأحكام تعميمية مسبقة تنعكس على تحقيق اندماج سليم على الأمد الطويل.

د. الهوية:

يتحدث عنها فريدج جوثلوب فيقول "الهوية لا تقبل التعريف وتتصف بالعمومية والتجريد (يحياوي هادية،02،2016) وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه الأنتروبولوجي ميشال فريتاق أنها دينامية معقدة تتداخل فيها العوامل وتتشعب بشكل كبير يصعب معها وضع إطار إستاتيكي للمفهوم (Freitag, Michel 1992, p. 1).

هي "تعبير عن محصلة مختلف التفاعلات التي تحدث بين الفرد ومحيطه الضيق أو الواسع، من أهم ميزاتها الانتماء لعدة فروع من النظام اجتماعي " (Rachelle Marchand 2008/2009, p. 19)

الهوية مفهوم هلامي يتماهى والظرف المستخدم ضمنه غير أنه قد يبرز بشدة في سياقات معينة وقد يتبدى هذا بوضوح في حالة اللجوء القسري لاسيما نحو مجتمعات تعتبر خلفياتها متصادمة ومتنافسة.

هـ الإندماج:

"مسار مزدوج الاتجاه، أساسه الحقوق المتبادلة والواجبات المنبثقة عنها والمرتبطة بالرعايا الأجانب والمهاجرين وتمكينهم من المشاركة المجتمعية الكاملة "(Roxane Boivin 2018, pp.12-13)

2. التفاعل الألماني مع أزمة اللاجئين:

تعتبر ألمانيا من قوى الدول دعما لمبدأ مسؤولية تقديم الحماية وفق منظور حقوق الإنسان، حيث سنت أول قانون للهجرة سنة 2005 تكفل بمأسسة الظاهرة بهيكلة إدارية ملائمة تنظم مسألة اللجوء والهجرة وكيفيات الإندماج(نفس المرجع السابق،ص. 35)، مما سهل التفاعل مع أزمات اللجوء كأزمة لاجئي البوسنة سنة 2013 واللذين استقبلت ألمانيا منهم 300 ألف لاجئ (**أماني غانم** 2017)فقد سلك تفاعلها مع أزمة اللجوء منحنى متصاعدا وفقا لتطورات أزمة اللجوء على الصعيد العالمي، إذ تبنت القيادة الألمانية دورا قياديا في المساهمة في حل أزمة اللاجئين السوريين لاسيما بإغفالها العمل بما يعرف بنظام دبلن* (عبدالله تركماني 2016)، إذ صرحت المستشارة الألمانية ميركل أمام البرلمان الألماني أن حل المشكلة يتطلب قدرا مرتفعا من الحكمانية والرشادة ما تضمنته سياسة الباب المفتوح التي طرحتها المستشارة الألمانية داعية دور الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز دورها في إطار المنظمات الناشطة في مجال التدخل الإنساني وإلى مزيد من المرونة في استقبال اللاجئين اللذين بلغت نسبتهم 20،3٪ من مجموع اللاجئين بألمانيا(أنظر الشكل الموالي)، كما انتهجت ألمانيا التدخل حتى خارج حدودها عن طريق التبرعات لصالح التدخل الإنساني في بؤرة الصراع سوريا وحتى الدول التي تشهد ضغطا في التكفل باللاجئين السوريين كتركيا والأردن إذ ا فاقت تبرعاتها مليار يورو محتلة بذلك المرتبة الثالثة ضمن قائمة المانحين(Missions allemandes en France 2015)

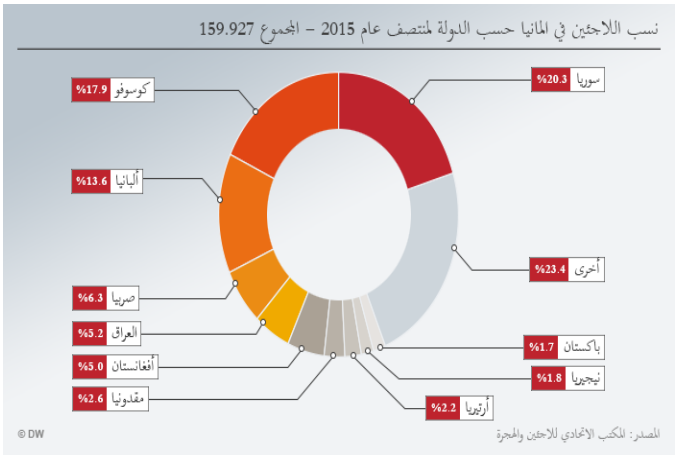

الشكل رقم(01) اللاجئين إلى ألمانيا حسب الدول إلى غاية جوان 2015.

على الرغم من أن الواقع اثبت إنسانية السياسات الألمانية في التعامل مع اللجوء السوري، إلا أنه ن البساطة إن نسوق له على أنه موقف إنساني خالص نابع من قناعات ذاتية لدى المستشارة "أنجيلا ميركل" ومناصريها، إذ يعزى في منحى آخر إلى خلفية براغماتية بمحددات مؤثرة تتوزع على الصعيدين الداخلي والخارجي:

أ- المحددات الداخلية

نميز في زمرة هذه المحددات بين موقفين أحدهما رسمي يتصل بالحكومة الألمانية والآخر غير رسمي ممثلا في دور التنظيمات الحزبية والمجتمع المدني والرأي العام.

- موقف الحكومة

وإن استبطن الموقف العام مبدأ جوهريا هو الالتفاف حول المصلحة القومية إلا أن الانقسامات طالته بشكل كبير فمجازفة ميركل بالانفتاح غير المشروط في استقبال اللاجئين جوبهت بانتقادات لاذعة من قبل وزير الداخلية الذي حذر من مغبة الاستمرار في سياسة الباب المفتوح مستشهدا بالأحداث الإرهابية التي شهدتها فرنسا نهاية 2015 وأنه من الحكمة تسقيف الأعداد الممكن استقبلها، وهو ما اضطر المستشارة الألمانية إلى اعتماده نهاية 2015 في محاولة للتحكم في الوضع ذي التداعيات الثقيلة على الدولة.

- موقف البرلمان(المعارضة)

شكلت أزمة اللاجئين الوافدين من الشرق الأوسط مثارا لجدل قوي لاسيما ما تعلق بالتيارات المتشددة في أوروبا عموما كاليمين الفرنسي وحزب البديل الألماني، إذ عبر التيار بشدة عن تخوفه من أسلمة أوروبا نتيجة استيطان المهاجرين (أمير أحمد 2016) كما قفزت مناصرة السياسة الحمائية للاجئتين من 33 % سنة 2015 إلى 47 % سنة 2016 (Jerome Fourquet 2017)، إلا أنه من المفارقة أن أيدت أحزاب المعارضة ككتل تمثيلية داخل البرلمان سياسة ميركل كحزب الخضر الذي ثمن توجهها ونبذ العنصرية والتطرف (فوزي ناجي 2015)، بينما انتقدها حزبها الاتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب المشارك لها في الحكم الحزب المسيحي الاجتماعي اللذين طالبا بتحديد عدد اللاجئين المطلب الذي تجاهلته المستشارة (المرجع نفسه) وهو ما أكده تقرير صادر عن صحيفة ألمانية "فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ" تحدث عن حالة عدم رضا لدى الأحزاب والرأي العام عن توجهات السياسة الألمانية في معالجة أزمة اللجوء (عبد الرحمان عمار 2017)، وعن تأثير القوى المتطرفة كتنظيم البيقيدا الذي أعلن زعامته لتيار المناهضين لقدوم اللاجئين السوريين ولرفضه لمشروع أسلمة أوروبا بالتظاهر والعنف في أغلب المدن الألمانية.

رغم أن السياسة الخارجية الألمانية سعت للبقاء وفية لمبدأ مسؤلية الحماية، غير أن تبعات الأزمة كانت أقوى ودفعت بالحكومة إلى مراجعة دورها عن طريق دعوة الدول إلى الحد من تدفق اللاجئين نحوها وإعادة الوافدين عبر حدودها إلى بلدانهم الأصلية، فانعكاسات الأحداث الإرهابية التي عرفتها باريس شبيهة بانعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2011. وما نجم عنها من تغيير في السياسات الأمنية العالمية ومنها أمننة قضايا اللجوء.

ب. المحددات الخارجية

تتمفصل هذه المحددات حول فكرة جوهرية مؤداها الدور الريادي الذي تضطلع ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي كدولة مهيمنة اقتصاديا وداعمة لأغلب الدول المتعثرة في مسار النمو كاليونان مما يمنحها سلطة بالغة التأثير في باقي الدول وهو ما كان واضحا في قضية اللاجئين إذ نجحت ميركل في فرض توجهها على العديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا خصمها التقليدي.

3. واقع ومؤشرات اللجوء السوري في ألمانيا:

من المفيد في هذا المقام أن نشير إلى أن ألمانيا ليست بلد هجرة في أصلها فهي ليست كوزموبوليتانية بالمعنى المطلق إذ انحصر المهاجرون نحوها في الوافدين إليها من المستعمرات الفرنسية القديمة وهي دول الشمال الإفريقي، لاسيما بعد تقييدها لاستقدام العمالة من خارج أوروبا سنة 1973 نتيجة الأزمة الاقتصادية

التي شهدتها أوروبا (حامد فضل الله 2017)، ورغم هذا نجح المهاجرون قبل هذا التاريخ من إنتاج أكثر من جيلين متتاليين وهو ما يجيز الاعتراف بنوع من التنوع الإثني داخل المجتمع شكل السوريون أقلية ضئيلة منه.

حسب الأرقام الصادرة عن المكتب الاتحادي فقد بلغ عدد السوريون سنة 2014 من طالبي اللجوء لألمانيا في 39332 شخص من أصل 173 ألف لاجئ من جميع الجنسيات. وقد شكل الذكور النسبة الكبرى وذلك بـ71 % فيما بلغ نسبة الإناث منهم 29 % أما التنوع الإثني فتوزع كما يلي 54,9 % من العرب، 34.8 % أكراد، 6,7 % غير معروف، 1,1 % أرمن، 2,5 % طوائف مختلفة.

بالنسبة للمستوى التعليمي فقد ذكر المكتب الاتحادي أن 15 % من مجموع طالبي اللجوء السوريين للعام 2014 هم من الجامعيين، فيما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية 35 %. وبلغت نسبة من أنهى فترة التعليم الأساسي 24 % ونسبة من لم يتلق أي تعليم 11%.

وكان توزيع اللاجئين السوريين حسب الدين كما يلي 82,6 % مسلمون، 4,9 % مسيحيون، 5,2 % زيديون (علاء جمعة 2017) كما وصل عدد اللاجئين السوريين صوب ألمانيا 73.000 لاجئ خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 (Maxim Bourdier2016)

يفيدنا التمعن في المعطيات أعلاه في استنتاج أن الكتلة اللاجئة لدى ألمانيا لا تمثل كتلة منسجمة وذلك من عدة مناحي وهو ما من شأنه أن يشكل عاملا قويا في تباين وقياس مدى اندماجهم في المجتمع الألماني والتمايز الحاصل داخله، وبالنظر إلى طبيعتها غير الاستيطانية بالأساس وبالإضافة إلى عائق الهوية، طرحت أزمة اللجوء السوري ألمانيا كدولة مضيفة أمام تحد كبير مفاده القدرة على استيعاب متغيرات جديدة واحتوائها في عملية إنتاج هويتها المجتمعية واختيار مقاربات إدارتها بمنظور التعدد أو الاندماج، ولن يتأتى لنا استصدار نتائج نهائية في هذا الشأن لأن الظاهرة في بداياتها ومخرجاتها حاليا آنية لا يمكن تقييمها بالشكل القطعي، إلا أنه يمكننا أن نستشف تمظهرات هذا الإندماج عبر ثلاثة مستويات:

- البنية القانونية لمسألة اللجوء في ألمانيا

رغم بعض التسهيلات القانونية المستخدمة كإغفال نظام دبلن القاضي بتحديد البلد المسؤول قانونا على دراسة والتكفل بطلب اللجوء، توصف البنية القانونية لمسالة اللجوء والتمتع بالحماية في ألمانيا بالتعقيد وطول المدة التي يبقى خلالها الوافد إليها حبيس الإجراءات المعمول بها والتي وبعد مكوثه في محتشدات اللاجئين لفترة قد تفوق السنة تضعه فيما بعد قيد التحديد السكني والحرمان من التنقل (نهلة عثمان2017) وهو ما يعد مخالفا لمبادئ حقوق الإنسان (المادة 26 من اتفاقية جنيف) وهو ما قد يحرم اللاجئ من حق التواجد في أماكن أوفر حظا لتحقيق ذاته الاجتماعية والمهنية واندماجه بشكل صحيح.

- البطالة

على الرغم من تمتعهم بمستوى تعليمي مقبول، لم يحدث استقبال اللاجئين صدمة في نسبة البطالة في المجتمع المضيف إذ بلغت نسبة 75 ٪ في أوساط اللاجئين سنة (Laurent Chalard 2017)، لاسيما وأن القانون لا يسمح للمتمتع بالحماية بالحصول على رخصة العمل إلا بعد تسوية وضعيته نهائيا وهو ما يدفع بأرباب العمل إلى عدم الاستثمار في توظيف أشخاص ذوي الوضع غير القار(Nathalie Versieux 2017)، فحسب

سبر آراء أنجزته الصحيفة اليومية "فراكفوتر ألمانيا" وظفت الشركات الألمانية الكبرى 54 لاجئ سوري فقط (Ibid.).

ترى الباحثة أن ضحالة اندماج اللاجئ السوري في سوق العمل ومنه الإندماح المجتمعي السليم لا يتوقف فقط عند الوضعية القانونية إذ يتعدى إلى عوامل أخرى تتصل بالمكتسبات اللغوية والعلمية حيث أن:

- على الرغم من سياسات الإندماج المعتمدة في ألمانيا والتي تنبني على آلية رئيسة تنطلق من إجبارية تعليم اللغة عبر دورات تكوين إجبارية على مدار ستة أشهر ولا تمكنهم من مستوى التحرر من عائق اللغة، كما أن اللغة الألمانية ليست من اللغات المألوفة والدارجة الاستعمال في المجتمعات العربية المصدرة للكتل النازحة، ففي سوريا تستخدم اللغة الإنجليزية والفرنسية كلغات الثانوية ما يجعل من الألمانية وتعلمها بطيء ما يعطل عملية الاندماج.
- عدم التكافؤ بين المؤهلات المعتمدة في سوق العمل الألمانية ومؤهلات اللاجئين المتأتية من مؤسسات تفتقر لمنسوب الاحترافية، فعدم الاعتراف بالشهادات المحصلة من سوريا وإجبارية معادلتها بالخضوع إلى التأهيل المهني الذي بالمقابل لم يتعد 500 منحة من مجموع 2700 برنامج ممنوح (نفس المرجع السابق) كان من أهم العوائق أمام ولوج سوق العمل الألمانية.

إن تجاوز تأثير العوامل السالفة الذكر يتطلب حسب الخبراء زمنا يقارب 10 سنوات يعني ما يعادل إنتاج جيل جديد، ما يجيز لنا أن نعتبر أن تفاؤل الحكومة الألمانية في هذه المسألة كان مبالغا وغير واقعي كما وصفه الخبير لوران شالار بأنه تحليل غير محترف مستدلا بفشل تجربة إدماج المهاجرين الأتراك ومنه فإن سياسة الباب المفتوح تحمل في ثناياها مخاطر لم تفلح أنجيلا ميركل في تقديرها بالشكل الذي يتناسب وسمعة السياسة الألمانية.

4. الإندماج الهوياتي الثقافي السوري وتمظهراته في ألمانيا:

في سؤال الهوية والنموذج الثقافي يرى الأوروبيون في معظمهم بأنها تمثلات الذات الأوروبية مكتملة وأنها ذات استاتيكية ثابتة رغم التمايز الموجود بين مختلف قومياتها التقليلدية(أيمن نبيل 2015)، وهو التصور الذي جعل من تقبل الوافدين إليها من قبيل التحديات المثبطة لإمكانية الإندماج الهوياتي للسوريين في المجتمع الألماني ما عبرت عنه مختلف التيارات اليمينية في أكثر من دولة كحزب الجبهة الوطنية في فرنسا والتي تطرح استحالة إدماج الوافدين الجدد إلى المجتمعات كمواطنين حيث يمثل هذا الاندماج تهديدا حقيقيا يعرض السلالة الفرنسية التقية لخطر التهجين(Therry Monbrial et Dominique David 2017, p. 4).

من الثابت تاريخيا كما تشير إلى ذلك الدراسات التتبعية أن الهجرة نحو ألمانيا كانت هجرة اقتصادية صرفة(حامد فضل الله،مرجع سابق) ويصنف المهاجرون في خانة العمالة مما لم يشجع على صناعة سياسات إدماج تعنى بتحويلهم إلى أفراد كاملي المواطنة وهو ما انسحب على الجيل الجديد من المهاجرين(اللاجئين) الذي جوبه قدومهم باستثارة قضية محورية أعمق من الأبعاد الثقافية والقانونية وتتعلق بسؤال الدين والطبيعة المدنية للدولة وقيم المجتمع الألماني وهو شعور انتاب أغلب دول أوروبا كالمجر سلوفاكيا وهو ما عبر عنه الكاتب الفرنسي ميشيل ويلبيك في روايته "خضوع"، الصادرة بداية العام 2017، والتي صور فيها فرنسا في عام 2022 وقد تحولت طوعا إلى بلد مسلم تغطيه المساجد، فتعاظمت ظاهرة الإسلاموفوبيا والخوف على مسيحية ألمانيا

من التراجع فقد صرح وزير الداخلية الألماني هانس بيتر فريدريش (عن الحزب الإجتماعي المسيحي البافاري خلال افتتاح "المؤتمر الإسلامي الألماني" السادس الذي انعقد في برلين مصرحا:"هذا البلد مسيحيا "هذا البلد، هو بلد ذو طابع وقيم مسيحية-غربية ممتدة عبر عصور، وأتمنى أن يكون هذا أمراً واضحاً لا شك فيه."(ابتسام عازم 2017) كما لم يتوانى في التصدي برئيس الجمهورية الذي اعترف بأن المسلمين جزء من المجتمع الألماني قائلا أن"لا يوجد دليل تاريخي على أن الإسلام كان يوما ما جزءا من الثقافة الألمانية" (المرجع نفسه).

لقد استندت الطروحات المتطرفة إلى تعميمات مطلقة تقوم على صهر المسلمين في بوتقة واحدة وتتعامل معهم كتهديد للأمن القومي وقد تجاهلت أن ألمانيا بها جالية مسلمة من قبل أزمة اللجوء، هذا الذعر ولد آليا تشويشا سيكولوجيا لدى اللاجئين السوريين وأربك آفاق اندماجهم في المجتمع المحلي بتقوقعهم في تجمعات تعاند إنشاء هوية جامعة وتنبذ التنوع والانفتاح، ونميز في الصدد بين نوعين من معيقات الإندماج:

أ. عوائق مصدرها المجتمع المضيف

- السياسات المنتهجة

تعد السياسات المتبعة لإدماج اللاجئين ضعيفة فحتى نهج تعليم اللغة الألمانية يعد ضعيفا ولا يستند على قاعدة صلبة يخرج منه الوافد السوري بلغة بسيطة لا تمكنه من التواصل الجيد ويتحتم عليهم اللجوء نحو دورات تكوينية فعالة لكن مكلفة، كما أن السلطة لا تقدم في هذا المجال مشروعا عقلانية قابل للتنفيذ وتكتفي ببعض المبادرات الإنسانية التي لا تهدف للإدماج بقدر ما تهدف إلى معالجة حالة عرضية زائلة بزوال الأسباب، وفي هذا الإطار صرحت خبيرة ألمانية في شؤون الهجرة واللجوء نهلة عثمان أنه من مجموع خمس عشرة مادة في سياسة الإندماج تحتاج إلى إعادة نظر ومناقشة لاسيما ما تعلق بالحق في اختيار السكن والتكفل بدورات التدريب اللغوي

- الخطاب السياسي المتطرف

عبرت الأحزاب اليمينية التي عرفها منحى مسارها تقدما قويا منذ سنة 2010 صراحة عن عزمها العميق على محاربة كل أشكال التعدد الإثني الذي ترى فيه خطرا قويا على المسيحية الأوروبية الألمانية، وقد تآلفت عديد الأحزاب التي أنشئ أحدها خصيصا لمناهضة سياسة الهجرة والحماية قي ألمانيا كالحزب الشعب الألماني والذي دعا في خطاباته إلى المعالجة الأمنية الصلبة مع اللاجئين باستخدام القوة والسلاح AFP AfD (2016) وقد نجح في تشكيل ضغط متطرف على المجتمع وعلى الطبقة السياسية الحاكمة التي تواجه خطر تفشي العنف داخل المجتمع والذي بدأت مؤشراته في الظهور بعد أحداث عنف متبادل بين اللاجئين والساكنة الألمانية* وتفاقم العدوانية داخل المجتمع.

ب. عوائق ناتجة عن اللاجئ في حد ذاته

- ضعف كتلة النازحين كقوة مؤثرة داخل المجتمع الألماني فهي حديثة التكوين ومشتتة مما يحصر نطاق تفاعلها في التلقي فقط بعيدا عن إمكانية انخراط فعلي وحقيقي معقلن داخل هذا المجتمع.
- تقوقع الجالية النازحة على نفسها خوفا من أي تغيير قد يطال هويتهم الأصلية المستبطنة لقيم تعد غريبة وصادمة في بعض الأحيان للمجتمع المضيف كحرية المرأة، والتعدد وهي قيم صادمة لهم ومرفوضة لديهم.

- بحث اللاجئ عن إعادة خلق مجتمعه الأصلي في صورة مصغرة في دولة وجود الجالية السورية بها ضعيف في محاولة للهروب من الشعور بالذنب لمغادرتهم وطنهم في حالة حرب.
- نية اللاجئين السوريين في العودة يوما ما إلى بلدهم الأصلي يوما ما فلا يسعون إلى اندماج حقيقي داخل المجتمع المضيف مثلما بين ذلك سبر آراء ألماني والذي عبر منه 92 % من النازحين عن رغبتهم في العودة إلى سوريا مستقبلا.

خاتمة:

عطفا على ما سبق وبالنظر للحجم الإعلامي الذي حظيت به قضية اللاجئين السوريين في ألمانيا، يبدو اندماجهم في مجتماعاتها بسماتهم الهوياتية من قبيل السهل الممتنع في ظل إقصاء التعددية والتعامل مع الهوية الجمعية على أنها جوهر ثابت ومكتمل الأركان لا يعترف بالتطور والتغير حسب الانتسابات الجديدة والإيجابية، في هذا الاتجاه خلصت هذه الورقة إلى جملة من النتائج والاقتراحات.

1. النتائج:

أ. وجود هوة كبيرة بين الخطاب الرسمي وبين الواقع ولا ينأى تبرير الهوة عن مسألة الخوف من الآخر والعمل على إلغائه والعمل مرارا على تجريده من محمولاته الهوياتي الأصلية وتحمل هذه الفكرة في ثناياها مشروطية القبول بهوية جديدة من مقتضياتها الانخراط المطلق في الحياة المجتمعية الغربية مما يولد لديهم صراع بين هويتهم الأصلية وتلك المعروضة أمامهم كخيار مغري ومجهول العواقب في الوقت ذاته.

ب. في ظل عدم التمييز بين أجيال المهاجرين لا يتيح الحديث عن آفاق اندماج مأمول للاجئين السوريين ما ينعكس بالسلب على إمكانية خلق تعلقهم بالمجتمع المضيف ويؤدي إلى محاولة إعادة بناء الذات بالانعزال والتقوقع ومنه الوقوع في خطر التطرف.

ج. استبطنت المقاربة الإنسانية في التفاعل مع أزمة اللاجئين جوهرا يتنكر للمدخل الإنساني حيث لم تتبع سياسة الباب المفتوح بسياسات ملائمة تكفل الطابع الإنساني الاستعجالي، فاقتصرت الابتكارت على جوانب اقتصادية بحتة كصرف الإعانات الاجتماعية، بينما بقيت سوق العمل مستعصية وحرية اختيار الإقامة مقيدة.
د. رفض الألمان المتطرفون الاعتراف بالتعدد الحاصل داخل مجتمعهم وبهوية جامعة تجد أسسها في الأجيال الأولى للمهاجرين يعبر عن عنصرية مقنعة طفت على السطح بفعل أزمة اللاجئين، حيث شكل الإسلام والذي يستمر في الانتشار كمركب ثابت في الهوية المجتمعية الأوروبية الجديدة تهديدا قويا على الأمن الديني لألمانيا وهو ما يثبته تحليل الخطابات الرسمية وغير الرسمية وبعض الحوادث العنيفة، والظاهرة مألوفة داخل الدول الأوربية كفرنسا والمجر.

2. الاقتراحات:

أ. ضرورة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين القدامى مما سينتج حتما تحديد النمط الأمثل في التعامل وتأمين سبل الإندماج المرغوب ضمن ظرفية أزمة لا عن وضع اعتيادي روتيني.

ب. توعية اللاجئين بنبذ الانعزال والتقوقع وبأنهم في وضع المتلقي للنموذج وليس المصدر مما يوقع على مسؤليتهم بذل مجهودات أكبر لتحصيل التقبل من الطرف المضيف.

جـ مواصلة العمل على المعالجة الوقائية لأزمة اللاجئين بالمساهمة الفعالية في حل الأزمة السورية على الإقليم السوري للحد من نزوح السوريين ومغادرتهم نحو مجتمعات قد يكون الاحتماء بها إيجابيا في ظاهره لكنه محفوفا بمخاطر قاسية في كنهه.

قائمة المصادر والمراجع

1. المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- سعيدي، محمد (2006) "مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة الإسلام". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ب. المجلات والدوريات

- غانم، أماني (2017) "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين - دراسة حالة اللاجئين السوريين: 2016-2011". المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. على الرابط "http://democraticac.de/?p=33804 تاريخ التصفح: 2017.03.10.
- يحياوي، هادية (2016) "الدولة المدنية مصير الهوية بعد الانتفاضات العربية -مصر وتونس نموذجا-". مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3 السنة 3،العدد 7، سبتمبر 2016.

جـ أشغال المؤتمرات:

- تركماني، عبدالله (2016) "واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ندوة "أهم مشكلات اللاجئين السوريين في دول الجوار". مركز حرمون للدراسات المعاصرة،الثامن نوفمبر.

د. المواقع الإلكترونية:

- أحمد، أمير أحمد. "ألمانيا والتحدي الصعب". جريدة سودانايل، عدد 4 جانفي 2016. https://bit.ly/32Skxg6 تاريخ التصفح: 2017.03.15
- أيمن، نبيل. "أوروبا واللاجئين وهواجس الإندماج وإشكالات الهوية". https://bit.ly/3cyYOy4
- بولعوالي، التيجاني. "اندماج المسلمين في الغرب بين الإمكان واللاإمكان". الحوار المتمدن، 2005.05.10 . https://bit.ly/3cuUAHT
- جمعة، علاء. "معلومات عن أعداد وأصول اللاجئين في ألمانيا". https://bit.ly/38pV12H تاريخ التصفح: 2017.03.17.
- عازم، ابتسام. "الجاليات العربية والمسلمة في ألمانيا بين الإندماج والوقاية". صحيفة جدلية، 2011.04.17. https://bit.ly/2TO8uMO تاريخ التصفح: 2017.03.19
- عثمان، نهلة. "ملاحظات على قانون الإندماج". صحيفة أبواب، 2016.04.16. https://bit.ly/2PR9QVK تم التصفح بتاريخ: 2017.03.17.
- عمار، عبد الرحمان. "حتى لا تتكرر أحداث كولونيا البرلمان والحل المناسب". https://bit.ly/2TFEv9K تاريخ التصفح: 2017.03.15
- فضل الله، حامد. "المسلمون والعرب وإشكالية الإندماج في المجتمع الألماني". الحوار المتمدن، العدد: 2346 الصادر بتاريخ: 2008.07.18. https://bit.ly/3cuUAHT تاريخ التصفح: 2017.03.17.
- ناجي، فوزي. "تداعيات أزمة اللاجئين على الأحزاب السياسية الألمانية". صحيفة رأي اليوم، عدد 25 نوفمبر 2015.

https://bit.ly/2xdaXZj تاريخ التصفح: 2017.03.15.

2. المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب

- David, Dominique et Therry Monbrial (2017) Les migrations et la crise identitaire en Europe, Ramses Institut Français des Relations Internationales. DUNOUD.
- Freitag, Michel (1992) "L'identité, l'Altérité et le Politique. Essai Exploratoire de Reconstruction Conceptuelle-Historique". Société, No. 9.
- Bourdier, Maxim (2016) Migrants: Pourquoi l'Allemagne et la Suède sont Devenues des Terres Promises. HufingtonPost 05..
- Kende, Pierre (2002) « Hongrie » in Encyclopaedia Universalis, (Corpus 11, Paris, Les Services Editoriaux et Techniques d'Encyclopaedia Universalis,.

ب. الرسائل والأطروحات

- Marchand, Rachelle (2008/2009) Denis Chevallier et Alain Morel, Identité culturelle et appartenance régionale , *Terrain*, numéro-5 (octobre 1985), [En ligne], mis en ligne le 23 juillet 2007 Mémoire de these universite Loraine France.
- Roxanne, Boivin (2018) Une Europe divisée suite à la crise migratoire. Analyse comparée des Politiques d'Intégration en Allemagne et en Hongrie . Institut Québécois des Hautes Études Internationales.

ج. المواقع الإلكترونية

- AFP, AfD, un discours de droite dure qui s'enracine en Allemagne;L'express publié le 03.02.2016. https://bit.ly/39u5bRo
- Chalard, Laurent. Pourqoui l'intégration économique des réfugiés en Allemagne se révèle déjà plus compliquée que prévu. Atlantico Magazine, 16/11/2016. https://bit.ly/2PRi93Q
- Fourquet, Jérôme. Les Européens et l'immigration: perception des flux et représentations en France 2017. https://bit.ly/2VLLgtb , 25.02.2020
- Versieux, Nathalie. Trop peu de réfugiés on trouvé un emploi en Allemagne. Temps Magazine, 20.09.2016. https://bit.ly/39rbnK0